تحسّن «كهرباء العيد» مرتبط بالكميات وانخفاض الضغط على الشبكة

زيادة ساعات التقنين بدمشق.. ومسؤول لـ«الوطن»: حالياً ٦ ساعات قطع مقابل ساعة وصل

| فادي بك الشريف

لم تشفع المطالبات التي سبقت «رمضان» وخاصة في مجلس محافظة دمشق، بتحسين واقع التقنين الكهربائي خلال الشهر الفضيل، إذ شهدت العاصمة دمشق ساعات تقنين طويلة تجاوزت الـ٧ ساعات يومياً بشكل متفاوت بين منطقة وأخرى، لتتجدد المطالبات بضرورة تحسين الواقع الكهربائي وتساؤلات عن ساعات التقنين خلال فترة عيد الفطر.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مصدر مسؤول في كهرباء دمشق أن التقنين الكهربائي المطبق حالياً بدمشق هو ٦ ساعات وصل مقابل ساعة وصل، مبرراً بأن السبب يعود للكميات الواردة إلى المديرية والمقدرة حالياً بحوالي ٣٢٠ ميغا يومياً، إضافة إلى زيادة الأحمال الكهربائية خلال هذه الفترة ما يشكل ضغطاً متزايداً.

وأضاف المصدر: شهدنا مؤخراً فترة تقنين دون ٥ ساعات في ظل تحسن الكميات، حتى عاد التقنين لحوالي ٦ ساعات فصل، مبيناً أنه في حال تطبيق التقنين ٤ قطع وساعتين وصل فنحن بحاجة إلى أكثر من ٥٠٠ ميغا يومياً من الكميات الواردة.

وتوقع المصدر أن يشهد الواقع الكهربائي تحسناً خلال الشهر القادم (بعد منتصف الشهر)، في ظل انخفاض الضغط على الشبكة الكهربائية، بما يرتبط أيضاً بازدياد الكميات الواردة إلى شركة الكهرباء بدمشق.

وكشف المصدر عن تسجيل أكثر من ٢٥ حالة سرقة كابلات نحاسية، مبيناً أنه تم ضبط عصابات سرقة كان آخرها أمس في منطقتي مساكن برزة وبستان الدور، مبيناً أن معظم السرقات تم ضبطها.

وأشار إلى أن تكلفة السرقات التي تستهدف«الكهرباء» من كابلات ودارات وأمراس نحاسية تقدر بملايين الليرات، على أن توصف السرقة ضمن محاضر الشرطة ومن ثم تقوم ورشات الكهرباء بأعمالها لعودة الكهرباء.

المصدر لفت إلى متابعة وضع الكهرباء في المنطقتين، ذاكراً أن عدداً من المواد متوافرة، ويتم الاضطرار للشراء من السوق المحلية ضمن مناقصات أو طلبات شراء.

ونوه إلى انخفاض نسبة أعطال الكهرباء بنسبة ٦٠ إلى ٧٠ بالمئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي، مضيفاً: هناك مكاتب كانت تسجل عدة أعطال وأخرى تسجل ٥٠ عطلاً، وهي أعطال ليست بكبيرة تتم معالجتها من ورشات الكهرباء، حيث تختلف من منطقة إلى أخرى.

> ٧٠ بالمئة انخفاض أعطال الكهرباء وضبط ٢٥ حالة سرقة منذ بداية العام

وبينما أكد مصدر في مشفى المواساة بدمشق استقبال حالة بسبب صعق كهربائي، تم اتخاذ العلاجات الإسعافية اللازمة لها، أكد المصدر في كهرباء دمشق أنه لم تشهد أي حالة وفاة لأي عامل من العمال خلال هذا العام لأمر ناجم عن أي صعق كهربائي.

وحول الشكاوى المتعلقة بعدم الرد على هواتف المواطنين المتواصلة عند حصول أعطال، شدد المصدر على مكاتب الطوارئ بضرورة متابعة مختلف شكاوى المواطنين والرد على الهواتف، لافتاً إلى وجود انخفاض بعدد الشكاوى مقارنة مع السنوات الماضية نتيجة انخفاض الأعطال.

وذكر المصدر وجود ٢٠ مكتباً للطوارئ في دمشق، مؤكداً عدم تسجيل أي عقوبات بحق أي من العاملين، تزامناً مع قلة الشكاوى أيضاً، علماً أن الشركة مستنفرة على مدار ٢٤ ساعة للتعامل مع أي حالة تمس وجود عطل كهربائي في أي من الأحياء ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والمتابعة ضمن الإمكانات المتاحة.

تعميم حكومي يؤجل تنفيذ قانون

١٣٠ عقاراً حكومياً مستأجراً مطلوب إخلاؤه مع نهاية العام

| طرطوس - ريا أحمد

لا يزال العديد من منشآت القطاع العام ومكاتبه في محافظة طرطوس مستأجرة منذ عشرات السنوات، ولم تحل هذه الإشكالية لتعذر غالباً توافر البديل أو المبالغ المالية لشراء عقارات جديدة.

وبالمقابل فإن تلك الإدارات العامة وبحكم أنها مستأجرة فغالباً لم تعد قادرة على إصلاح ما تهالك من تلك المكاتب، كحال المركز الإذاعي والتلفزيوني بطرطوس الذي يعاني من دلف الماء داخله وكذلك دائرة الإحصاء وغيرها من الأبنية الحكومية التي رفعت ضدها دعاوى من أصحاب العقارات ولم يحصل بعد عليها المالك.

وعلى الرغم من صدور قانون الإيجارات رقم ٢٠ لعام ٢٠١٥ الذي تطرق إلى الإيجارات القديمة الخاصة للتمديد الحكمي كالعقارات المؤجرة للجهات العامة والذي أعطى المالك الحق لإقامة دعوى إخلاء خلال ٣ سنوات من تاريخه، إلا أنه في محافظة طرطوس كما في محافظات أخرى عجزت بعض الإدارات عن إيجاد أماكن بديلة ما أدى إلى صدور تعميم رئاسة الحكومة الأخير القاضي بتمديد تلك الإيجارات إلى نهاية العام الحالي.

بالمقابل كانت لجان مكلفة من رئاسة الوزراء تعمل في المحافظات خلال العام الماضي لإيجاد البدائل لتلك الجهات العامة.

وأكد أمين عام محافظة طرطوس حسان حسن أن اللجنة المكلفة بمحافظة طرطوس أنهت أعمالها بهذا الخصوص، حيث تبين وجود ١٣٠ عقاراً مستأجراً في محافظة طرطوس من قبل الجهات العامة، قسم منها استطاع تأمين البدائل من قبل وزاراتها وبقي نحو ٨٦ عقاراً من دون بديل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف حسن: قامت اللجنة المؤلفة من الأمانة العامة ومدير العقارية ومدير المالية

> أمين المحافظة لـ«الوطن»: وزارات استطاعت تأمين بدائل على حين أن ٨٦ عقاراً من دون بديل

والشؤون القانونية لمحافظة طرطوس بإيجاد البدائل وأرسلت مقترحاتها إلى رئاسة الوزراء وأصبحت على المنصة، لافتاً إلى أنه وفق قرار رئاسة الوزراء فإن قرارات اللجنة ملزمة للجهات العامة المنتقلة والمستقبلة إلا في حال بينت الجهة سبباً قانونياً أو حاجة ماسة تمنع ذلك، مع العلم أن اللجنة قامت بالكشف مسبقاً على تلك المواقع ولم تختر أماكن يتعذر الانتقال لها.

لكن بالمقابل تعذر تخديم ٣٢ جهة عامة كحال مديرية الصرف الصحي التي تمتلك آليات كبيرة ومستلزمات عمل كالبواري وغيرها، والشركة السورية للتجارة التي تشكل القسم الأكبر من عدد المواقع التي لم يتم إيجاد بديل لها، لكون هناك صالات مستأجرة ولا يتوافر بديل لتلك الصالات في الأحياء أو القطاع الموجودة فيه، إضافة إلى مؤسسة الحبوب التي تمتلك أربعة مواقع ومستودعاً، وهي تمتلك أرضاً للبناء يمكن أن تستوعب جميع مقراتها المستأجرة ولكن الأمر بحاجة لرصد اعتمادات مالية كبيرة، وفي هذه الحالات ترك الأمر للتنسيق بين رئاسة الوزراء والوزارات المعنية بالأمر.

وأوضح حسن وجود منصتين، إحداها خاصة بالعقارات التي تمت معالجتها مع الوزارات المعنية، والثانية خاصة بالمواطن صاحب العقار الذي صار بإمكانه إخلاء عقاره من الجهة المستأجرة، علما أنه وفق القانون ٢٠ لعام ٢٠١٥ يجب على المالك دفع ٤٠ بالمئة من قيمة تخمين العقار إلى الخزينة العامة.

وعن مساحات العقارات الجديدة وإمكانية استيعابها، أوضح أن مساحات العقارات البديلة كافية لأنه أخذ بالاعتبار عدد الموظفين والمكاتب بحيث يتم تأمين التخديم الوظيفي لجميع الجهات العاملة.

سدود السويداء خزنت ١٨ مليون متر مكعب.. وبعضها يمكن استثماره للشرب

| الوطن

أكد مدير الموارد المائية في السويداء بديع مطر ارتفاع نسبة تخزين السدود المستثمرة في المحافظة والبالغ عددها ١١ سداً حيث وصلت كميات المياه المخزنة حتى تاريخه لنحو ١٨ مليون متر مكعب منها ٨ ملايين مخزنة ضمن السدود المخصصة لمياه الشرب، إضافة إلى ما يزيد على مليون متر مكعب ضمن السدود الزراعية في كل من سد «سهوة الخضر وسهوة بلاطة» لبقي النصيب الأكبر من التخزين ضمن سد «الزلف» المخصص لسقاية المواشي والبالغ ٨ ملايين و٥٤٥ ألف متر مكعب.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت إلى أن بعض السدود تجاوزت الحد الميت للتخزين وبات من الممكن استثمارها لمياه الشرب من قبل المؤسسة العامة لمياه الشرب في المحافظة وهي سدود «الروم وجولين وحبران وجبل العرب» علماً ببقاء بعض السدود ضمن الحجم الميت للتخزين والتي لا يمكن استثمارها لحماية السد والمحافظة على رطوبة جسم السد.

وأكد اتخاذ اللجنة الزراعية في المحافظة قراراً بعدم زراعة الأراضي البالغة مساحتها ٢٦٣ هكتاراً والتي تعتمد على شبكات الري الحكومية التي تمت إقامتها على السدود المخصصة للري وهما سدا «سهوة الخضر وسهوة البلاطة» الزراعيين، عازياً هذا القرار لعدم توافر الوارد المائي اللازم حيث لم تتجاوز الكميات المخزنة عن الحجم الميت من التخزين لكلا السدين الـ١٤٢ ألف متر مكعب فقط وهي كميات غير كافية لري المحاصيل.

أما فيما يتعلق «بآبار المكرمة» التي تم حفرها وتجهيزها على ساحة المحافظة والبالغ عددها ٩٥ سداً، أشار مطر إلى أن عدد الآبار المستثمرة فعلياً وصل إلى ٤٨ بئراً مع إبرام عقد لإصلاح ١٧ مضخة جرى إنزال ٨ مضخات ضمن الآبار المتعطلة سابقاً لإعادة تشغيلها وبقاء ٩ مضخات قيد الإنزال إلا أن تعطل الرافعة أثناء عملية تنزيل المضخة في بئر عنز حال دون إمكانية متابعة العمل ريثما يتم الانتهاء من إصلاح الرافعة في دمشق، علماً أن واقع آبار المكرمة بالمحافظة باهتمام ودعم الإدارة العامة ووزارة الموارد المائية ويتم العمل على تأمين جميع متطلبات إعادة استثمار المتعطل منها بجميع الإمكانيات.

وأشار مطر إلى وجود عدد من الآبار غير المستثمرة نتيجة الوضع الأمني لمناطق وجودها ما أدى إلى توقف العمل بها إضافة إلى وجود أربع آبار ضمن منطقة شهبا خارج الاستثمار بسبب سقوط التجهيزات وعدم إمكانية اصطيادها.

ولفت إلى وجود ١٠ آبار من آبار «المكرمة» مستثمرة بشكل كامل من المؤسسة العامة لمياه الشرب وباقي الآبار مستثمرة بشكل جزئي.

مهندسون زراعيون بلا تعويض لطبيعة العمل في طرطوس

«الزراعة»: إعداد قرار لتحديد المناطق النائية وشبه النائية تطبيقاً للمرسوم ٢٧

| هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى من مهندسين زراعيين تابعين لمديرية زراعة طرطوس أكدوا فيها أنهم لم يقبضوا حتى الآن طبيعة العمل التي منحها لهم المرسوم التشريعي رقم ٢٧ الصادر في العام الماضي والذي قضى بمنح طبيعة عمل للمهندسين الزراعيين مقدارها ٥٠ بالمئة من الراتب المقطوع لمن يعملون في المناطق النائية وشبه النائية رغم تصنيفهم بالمناطق شبه النائية كما هو الحال في سهل عكار ومناطق بعيدة أخرى.

وأوضحوا أنهم يراجعون محاسب مديرية الزراعة كل شهر ويسألونه عن الأمر فيكون جوابه سوف نسأل الوزارة.

وأكد مدير الشؤون القانونية في وزارة الزراعة عاطف حسن في تصريح لـ«الوطن» أنه يتم حالياً إعداد قرار يصدر عن رئاسة مجلس الوزراء تحدد فيه المناطق النائية وشبه النائية في المحافظات من أجل منح تعويض طبيعة العمل بناء على المرسوم رقم ٢٧.

وأضاف: أما بالنسبة للفئات الأخرى المذكورة بالمرسوم فيجب إصدار قرارات من محاسبي الإدارات إن كانت قرارات تعيينهم تتوافق مع التوصيف الذي جاء بالمرسوم.